



بِقلم الدكتور
جاد شعبان*

ضيف العدد

الليرة اللبنانية وكلفة تثبيتها

لبنان الذي يتدخل بائعا عملات اجنبية في حوزته، بغية الحفاظ على سعر متدن لتلك العملات امام الليرة.

غداة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في العام 2005 مثلا، خسر المصرف المركزي 1,5 مليار دولار عندما تدخل في سوق القطع لحماية الليرة. قدرة تدخل مصرف لبنان في سوق القطع تعتمد اذا على موجوداته من العملات الاجنبية التي ارتفعت بشكل ملحوظ في العقدين الاخيرين. موجودات مصرف لبنان تعتمد بشكل اساسي على ايداعات المصارف اللبنانية التي يجبرها القانون على وضع جزء من موجوداتها لدى المصرف المركزي. لذا كلما ارتفعت موجودات المصارف يحصل تلقائيا مصرف لبنان على جزء منها. موجودات القطاع المصرفي اللبناني تزيد حاليا على 220 مليار دولار، اي ما يوازي اربع مرات الناتج المحلي الاجمالي للبنان. تتركز الودائع في لبنان في ايدي حفنة صغيرة من الاثرياء. يستفيد الذين يحولون اموالهم الى لبنان من السرية المصرفية، ومن معدلات فوائد مرتفعة خصوصا على الليرة. اذا، للحفاظ على تدفق الاموال الى البلاد كان علينا اولاً ان نثبت سعر صرف الليرة (ليتسنى للمودعين الاستثمار بالليرة وتحويل ارباحهم من دون خسارة الى الدولار)، وان نؤمن فوائد عالية لجذب هذه الاموال. الطريقة الوحيدة التي يتسنى من خلالها للمصارف دفع فوائد مرتفعة، تكون في حالة حصولها هي على مداخيل وفوائد مدينة عالية. هنا دور حكومتنا العتيبة التي من خلال سندات الخزينة والفوائد المرتفعة على الدين العام شكلت منجم ذهب.

المعادلة سهلة: ما دام هناك عجز في خزينة الدولة وحاجة الى الاستدانة، بقيت فوائد سندات الخزينة مرتفعة لجذب المستثمرين. وبما ان المصارف اللبنانية (بالتنسيق مع مصرف لبنان) هي المستثمر الاول في هذه السندات، فهي تضمن لنفسها مداخيل مرتفعة على حساب مالية الدولة. هذا يسمح للمصارف بدورها بعرض فوائد مرتفعة على الایداعات التي تغذي موجوداتنا النقدية.

يكثُر الحديث كلما تدهورت الاوضاع السياسية في البلاد عن خطر هذه الاحداث على النظام المالي اللبناني، وي طرح الناس مجددا تساؤلات حول امكان ان تفقد الليرة اللبنانية جزءا من قوتها الشرائية.

لفهم المخاطر المحتملة على النظام النقدي، ينبغي علينا الاجابة عن بعض الاسئلة الاساسية:

اولا، ما اهمية ثبات سعر صرف الليرة في مقابل العملات الاجنبية، وخصوصا الدولار؟

ثانيا، كيف يمكن ان تفقد الليرة قيمتها؟

ثالثا، ما دور الحكومة ومصرف لبنان والقطاع المصرفي المحلي في دعم النقد؟

لبنان بلد يستورد اكثر من 80% من حاجاته الاستهلاكية. في غياب الانتاج المحلي الكافي، ينبغي علينا تأمين عملات اجنبية لندفع ثمن البضائع والخدمات التي نستوردها. هذه العملات نشتريها بالليرة اللبنانية، او نحصل عليها من خلال تصدير بضائعنا وخدماتنا (السياحة مثلا تدخل عملات اجنبية عبر الزوار الاجانب)، او عبر تحويلات مالية من عملات اجنبية الى لبنان (قروض للدولة، استثمارات، تحويلات مصرفية). اذا تدهورت قيمة الليرة امام الدولار مثلا، سوف نجد انفسنا ندفع قيمة اغلى للبضائع المستوردة. في بلد تعتمد رفاهيته على الاستهلاك الاجنبي، يصبح سعر الصرف مكونا اقتصاديا اساسيا، خصوصا وان معظم المداخيل والاجور تدفع بالليرة.

يمكن ان يتغير سعر صرف الليرة امام العملات الاجنبية بشكل اساسي اذا تغيرت ظروف العرض والطلب في اسواق القطع. مثلا انخفاض اعداد السياح وتراجع الصادرات (مثلما يحدث الان نظرا الى الاوضاع المحلية والاقليمية) يولد نقصا في العملات الاجنبية. كما يمكن ان تنخفض الموجودات المصرفية بالعملات الاجنبية اذا قرر المودعون سحب اموالهم. ينتج من ذلك ضغط على قيمة الليرة، خصوصا في حالة ارتفاع الواردات والحاجة الى شراء عملات اجنبية. تنخفض اذا قيمة العملة المحلية في حالة شح العملات الاجنبية وازدياد الطلب عليها، الا في حال تدخل طرف ثالث في سوق القطع. هنا تكمن اهمية مصرف

* خبير اقتصادي